

دشتي: رفعنا تقريرنا بالمشروعين إلى رئيس مجلس الأمة لجنة التحقيق البرلمانية: استمرار تنفيذ عقد جابر وإلغاء عقد محطة الزور بوضعه الحالي



د. عبد الحميد دشتي

جسر جابر مطابق

للمواصفات

الفنية الواردة

بشروط المناقصة

ومتطلبات جهة

العمل

توصية باسراع

مجلس الأمة

بتعديل قانون

المناقصات العامة

ضرورة تحديث

بيانات المقاول

تحالف هيونداي

للتأكد من خلو

سجلها من أي

اتهامات

تكليف ديوان

المحاسبة كجهة

رقابية لتفعيل

رقابته اللاحقة على

المشروع

قررت لجنة التحقيق البرلمانية خلال اجتماعها امس استمرار تنفيذ العقد المبرم بين وزارة الأشغال ومجموعة هيونداي الكورية لتنفيذ جسر جابر، فيما أوصت بإلغاء عقد محطة الزور بوضعه الحالي نظرا لما يعتره من مخالفات صارخة.

وأوضح عضو اللجنة النائب عبدالحميد دشتي في تصريح للصحافيين أن اللجنة انتهت من مهمتها وأحالت إلى رئيس المجلس علي الراشد تقريرها حول المشروعين، مشددا على أن اللجنة لا تكون شاهد زور.

وأضاف أن غالبية أعضاء اللجنة اتفقوا على إلغاء مشروع محطة الزور بوضعه الحالي نظرا لما يعتره من مخالفات جسيمة صارخة ستؤدي حتما إلى إهدار المليارات من المال العام والتلاعب بقدرات الشعب. وأشار إلى توصيات اللجنة والمتعلقة في: إيقاف العمل بالمشروع وإلغاء العقد الابتدائي الخاص بمحطة الزور الشمالية بحالته الحالية حفاظا على أسرار الصالح العام وتحجبا للأخطاء الفنية الفادحة التي تجعل استحالته في تنفيذ هذا العقد، والقيام بإجراءات فسخ العقد الأولى وفقا للقانون مع تكليف إدارة الشؤون القانونية بوزارة الكهرباء والماء وإدارة الفتوى والتشريع للقيام بذلك وبالسعة الممكنة.

وأضاف: في حالة إيقاف العمل بالمشروع، نوصي بتعديل القانون 2010/39 ليصار إلى إطلاق يد وزارة الكهرباء فوراً والتصريح لها بطرح مشاريع إنشاء محطات كهرباء تكون طاقتها أكثر من 500 ميغاواط وما فوق وفقا للنظام المتبع سابقا من خلال لجنة المناقصات وفقا لقانون المناقصات العامة الحالي رقم 1964/37 في شأن المناقصات العامة والقوانين المعدلة له ووقف العمل بالنظام القائم على القانون 2010/39 لإنشاء محطات الكهرباء لعدم جدوى هذا النوع من التعاقد وقفل أول تجربة له، إلى جانب التوصية بإلغاء جهاز المبادرات التابع لمجلس الوزراء والمشا بموجب المادة 12 من القانون رقم 17/2008 في شأن تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة، بحيث لا يصلح هذا الجهاز بتشكيله الضعيف وإمكاناته المحدودة والتي لا تتلاءم مع حجم وأهمية المشاريع الكبرى، أو العمل على تطوير ذلك الجهاز ليكون على شكل هيئة مستقلة لها تنظيمها وقانونها الخاص.

وزاد في حال تعرض أجهزة الدولة المعنية بالمشروع لأي خسائر لا قدر الله من جراء الأخطاء فتم إحالة رئيس أعضاء جهاز المبادرات وكل من تثبت علاقته بالاشتراك أو التواطؤ مع التحالف المطلوب فسخ عقده على النيابة العامة للتحقيق واتخاذ ما يلزم قانونا مع حفظ كل حقوق الدول الأخرى، بالإضافة إلى استعجال إصدار قانون المناقصات الجيد لضمان تماشييه وصحيح القانون ليأتي مليا لما تحتاجه عملية التنمية وتقتضيه المصلحة العامة.

وفما يتعلق بجسر جابر أفقت ذكر دشتي أن اللجنة وافقت بالإجماع على التوصية باستمرار تنفيذ العقد المبرم بين وزارة الأشغال ومجموعة هيونداي الكورية وذلك باعتبارها مطابقا للمواصفات الفنية الواردة بشروط المناقصة ومتطلبات جهة العمل وذلك بعد مراعاة جميع الملاحظات التي أثارها اللجنة الفنية لوزارة الأشغال وأصبحت جزءا لا يتجزأ من العقد ولمزمة للمتعاقدين، ولما يحققه ذلك من تحقيق الصالح العام وبعين الاعتبار ان العطاء المقدم من مجموعة

هيونداي يوفر للدولة ما يزيد على مبلغ 44 مليون دينار كويتي والتزاما من اللجنة ببدء آلية المناقصة ومراعاة لمصادقية دولة الكويت قبل المستثمرين كما رأت اللجنة ان التأخير في تنفيذ المشروع وعدم إتمامه أو إبداء الرأي بإلغائه يترتب عليه مخاطر جسيمة تتمثل في زيادة الكلفة المالية في حالة إعادة عرضه وإمكانية قيام الشركة الفائزة برفع دعوى تعويض أمام القضاء الوطني بحجة عدم مخالفتها للشروط الجوهرية للمناقصة.

وأضاف ان اللجنة أوصت بأن يتم تكليف المستشار الذي سيقوم بأعمال الإشراف ومتابعة إجراءات التنفيذ باتخاذ كل الخطوات اللازمة للتأكد من تنفيذ الشركة (المقاول) لكل التزاماتها التعاقدية وتلافيها للتحفظات التي أبدتها اللجنة الفنية بوزارة الأشغال العامة الواردة بهذا التقرير.

وإسراع مجلس الأمة المقرر بتعديل أحكام قانون المناقصات العامة رقم 37 لسنة 1964 لمواكبة التطورات الحديثة في مجال العقود الإدارية ولتسديد الثغرات التي أظهرها التطبيق الفعلي للقانون من فصل العرض الفني عن العرض المالي الأمر الذي يؤدي إلى تأثر القائمين بالفحص بالعرض الأقل سعرا وغير المطابقة للمواصفات، وذلك حتى يتم اختيار أفضل العروض الفنية والمطابقة للمواصفات تحقيقا لمبدأ المنافسة بين أصحاب العطاءات المطابقة للشروط الفنية فقط، وتحقيقا لمبدأ المساواة بين المناقصين، والعمل على إنشاء لجان فنية متخصصة مستقلة في جميع الوزارات المختلفة لمراجعة فائيق المناقصات والمزايدات الكبرى من شروط ورسومات هندسية وإزالة ما قد يشوبها من تعارض وان يتولى الرد على استفسارات المناقصين، والتوصية بتسريع إجراءات تنفيذ البنية التحتية لمدينة الصبية تنفيذاً لقرار المجلس البلدي سالف الذكر بأن يكون تنفيذ الجسر مواكبا لتنفيذ البنية التحتية لمدينة الصبية لتحقيق الغرض المقصود منه والنظرة المستقبلية لمنطقة شمال الكويت.

وحول التوصيات الفنية الواجب مراعاتها عند استناد تنفيذ عقد جابر لتحالف هيونداي لتفادي وقوع الوزارة في الأخطاء والمخالفات الفنية. وأوضح دشتي أنها تتمثل في: استدعاء مستشار المشروع (كيوي) المسابق للعمل مع الوزارة مع الأخذ بالملاحظات الواردة في الإقرارات على ان تكون جزءا لا يتجزأ من العقد الجاري طرحه والمتعلق بوحدة الدوحة، وفي حالة عدم تعاونه يتم التفتيش على حسابيه وذلك وفقا للنظام السليم المتبع في إعداد مستندات العقد نقاديا من الوقوع في أخطاء وما يترتب عليها من خسائر في المستقبل. وسرعة إعداد اتفاقية الإشراف وتوظيف مستشار للإشراف على تنفيذ أعمال المشروع نقاديا للخسائر المترتبة على تأخر بدء تنفيذ الأعمال. وتكليف ديوان المحاسبة كجهة رقابية بتفعيل رقابته اللاحقة لمناقشة جميع الموضوعات المتعلقة بالمشروع وإطلاعهم على الخطة المستقبلية بعد التأخير الكبير الحاصل في برنامج عمل المشروع (أكثر من سنتين) وكذلك السرد على ملاحظاتهم حيث انه لا يمكن للوزارة العمل بعزلة عن ديوان المحاسبة، وان تقوم وزارة الأشغال العامة بالطلب من تحالف هيونداي تقديم التصميم المطور الجديد للجسور والأعمدة واستكمال جميع النواصص.

ومراعاة تحديث بيانات المقاول تحالف هيونداي وذلك

للتحديث بيانات تلك الشركة للوزارة للدراسة والتدقيق بناء على متطلبات وفاق العقد أرقام 3 و6 و9- وللتأكد من خلو سجل شركة هيونداي من أي اتهامات أو قصور على ان يتضمن العرض المطور الجديد. وقال: يجب على تحالف هيونداي تقديم تصميم جديد متطور للجسور بنظام الكمرات المستمرة بشكل كامل فوق الأعمدة كما هو موضح بمخططات المناقصة خلافا لتصميم الكمرات البسيطة المقدم بعطائه المخالف، كما يجب على تحالف هيونداي تقديم طريقة عمل بناء الدعامات المكونة للجسور mono-pile وفقا لمعايير الانحناء اللازمة لتدعيم أسطح الجسور حسب المواصفات وتطابقا مع تصميم الانحناء الوارد في مخططات مفهوم التصميم لصاحب العمل (مستندات الطرح) وعلى ان يتعدى مقدار الانحناء المسوح به عن 45mm عند أعلى نقطة للعمود.

وأضاف: يجب على تحالف هيونداي تقديم وتوضيح افتراضات الخواص الديناميكية للتربة المقترحة لتصميم الأعمدة للجسور ويتوجب على تحالف هيونداي تقديم نظام المئات المستخدمة لحماية حديد التسليح لأسطح الجسور حسب Pre-Stressed Standings ضمن معايير التصميم، وعلى ان تتوافق معايير الحماية مع أجواء البيئة المحلية للخليج العربي وعلى ان يتم اعتمادها من قبل المهندس المختص، كما يجب على تحالف هيونداي تقديم واستكمال المستندات الخاصة بإهلية وكفاءة المكاتب الاستشارية (المصمم المرشحة من شركة هيونداي وعددهم 3 للعمل في أعمال تصميم المشروع على ان تشمل المستندات خبرات التصميم والسريرة الذاتية للجهاز الرئيسي المختص في التصميم التفصيلية الخ... وعلى ان تتم دراستها واعتمادها من الوزارة.

وقال سجلت عدة ملاحظات على برنامج التصميم المقدم بعطاء هيونداي نتج عن عدة أخطاء، حيث تبين أن إجمالي المدة المحددة لإنجاز أعمال التصميم في البرنامج 12 شهرا، منها 5 أشهر لأعمال التصميم الأساسية بينما المدة المحددة لأعمال التصميم التفصيلي تعتبر قصيرة جدا مقارنة مع حجم الأعمال... والمطلوب من هيونداي بيان التفاصيل اللازمة لإنجاز الأعمال في الوقت المحدد مع الأخذ في الاعتبار المدد الزمنية الأخرى المتعلقة في الدراسة والأبحاث والتدقيق من قبل (المدقق المستقل)، كما تبين من البرنامج أنه لم يتم توزيع الأنشطة بالتفاصيل الكاملة ما بين علاقة أنشطة التصميم والدراسات والأبحاث الأخرى ذات العلاقة.

كذلك يتضح من البرنامج أن بند جميع البيانات والدراسة في بداية العمل لمدة (شهرين) مدة غير كافية للنظر في متطلبات دراستها والتحقق منها في شكل كامل بما في ذلك الاختبارات التكميلية للتربة التي يتعين الاطلاع عليها بالتفاصيل وفقا للمتطلبات الأخرى ومددها الزمنية، إضافة إلى الأنشطة الأخرى ومددها الزمنية المتعلقة بالمدقق المستقل وأخذ الموافقات النهائية تحتاج إلى المزيد من الوصف والتفاصيل والاعتماد كما نصت عليها مستندات المناقصة.

عبدالصمد: اللجنة ناقشت مشروع ميزانية الهيئة «الميزانيات» توصي ببرامج جديدة لرفع كفاءة الأداء وزيادة إنتاجية العاملين في الزراعة



عبدان عبد الصمد

المصرفات 123.4

مليون دينار

والإيرادات 4.2

مليون

الان المقدر لنسوع صيانة وسائل نقل بحرية وجوية قد زاد من 160 ألف دينار إلى 264 ألف دينار وينسبة 65٪ وقد أوضحت الهيئة أن ذلك بهدف مواجهة الطوارئ والحوادث كما أوضحت أنه ليس من المناسب التخطيط لزيادة الطوارئ والحوادث وزيادة الاعتمادات المدرجة لمواجهة بل يجب التخطيط للمحد من الحوادث باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة في ضوء الخبرة السابقة وبالتالي خفض الاعتمادات المدرجة لمواجهة الطوارئ والحوادث.

4- أوضحت اللجنة المذكرة الإيضاحية للباب الثالث لم تتناول ولم تشير إلى إدراج مبلغ 12 ألف دينار لشراء وسائل نقل برية في مشروع ميزانية 2013/2014، كما أوضحت للجنة أن الهيئة قامت بشرء وسائل نقل برية في 2011/2012 بمبلغ 42 ألف دينار لم يكن مدرجا لها اعتماد في 2011/2012 وتم تمويلها من وفور الباب الثالث.

وقد أوصت اللجنة بضرورة ترشيد الإنفاق على شراء وسائل النقل البرية خاصة أن المدرج لتأجير وسائل النقل قد زاد في مشروع ميزانية 2013/2014 البالغة 26,5 مليون دينار بزيادة بنسبة 84,2٪ في سنة واحدة، وقد أوضحت الهيئة أن ذلك يرجع أساسا إلى تطبيق الكوادر الجديدة التي اسفر عنها زيادة المقدر للبدلات والعلاوات من 15,4 مليون دينار إلى 34,9 مليون دينار بزيادة بنسبة 126,3٪.

وقد طالبت اللجنة بأن يصاحب الكوادر الجديدة برامج لرفع كفاءة الأداء وزيادة إنتاجية العاملين بالهيئة لسرعة تحقيق الأهداف التي انشئت الهيئة من أجلها.

2- أوضحت أنه بالرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الوظائف والتي بلغ عددها 16 مشروعا مقابل 6 مشاريع فقط دخلت نطاق التنفيذ، إلا أنه من الملاحظ انخفاض نسبة التنفيذ في 2011/2012 إلى 48,3٪ من 40 وظيفة عامة جديدة، وقد أوصت اللجنة بسرعة إشغال الوظائف الشاغرة والجديدة لإيجاد فرص عمل للخريجين الكويتيين.

3- أوضحت للجنة أنه بالرغم من إبرام الهيئة عقود لصيانة وسائل النقل الجوية والبحرية

أكد أن النواب لم يقصروا في إنجاز التشريعات الخرافي: الحكومة ما زالت تعاني من مرض البيروقراطية في تنفيذ القوانين البيروقراطية في تنفيذ القوانين وقال: ما زالت الحكومة تعاني من مرض البيروقراطية والخمول في تحقيق وتنفيذ المشاريع والقوانين التي أقرت والتي تساهم في نهضة الكويت وتعمل على راحة المواطن، متسائلا: أين دور الحكومة في قانون كشف الذمة المالية ومكافحة الفساد؟ وأين دورها من قضية البطالة وتنمية المشروعات الصغيرة؟ ومتى سيتم تحديد العدد المستحق للتجنيس الذي سبق ان قمتا بالموافقة عليه وأقراره؟ وأشار إلى ان المرحلة المقبلة تتطلب من الحكومة الاجتهاد خاصة وان المجلس ماض في الانحياز الا اننا نأمل من وزراء الحكومة التعاون بقدر المستطاع من أجل الكويت ومواطنيها مما يتطلب منها التنفيذ التام لهذه القوانين وترجيحاتها في الفترة السابقة لا يعني التخني عن الأدوات الدستورية ودورها الرقابي الذي كلفه الدستور لنا ومحاسبة كل مقصر.

أضاف الخرافي تصريح صحافي: لقد قمنا كنياب أمة بتحقيق إنجاز لم يسبق للمجالس السابقة العمل به ومنها التصديق على 11 مرسوما إضافة إلى 24 اتفاقية إضافة إلى 42 مشروعا بقانون وجود لجان تحقيق سرري من خلالها التجاوزات ومعرفة الحقائق حتى يتسنى للشعب الكويتي معرفة الحقيقة، مشير إلى ان تأجيل الاجتهادات في الفترة السابقة لا يعني التخني عن الأدوات الدستورية ودورها الرقابي الذي كلفه الدستور لنا ومحاسبة كل مقصر.

تم وفقا للدستور واللائحة الداخلية الكندري: استجواب وزير النفط سبق استجواب وزير الداخلية

هاشم ود. يوسف الزلزلة إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، مضيفا ان الاول تم تقديمه من قبل العضو سعدون حماد صباح يوم الاثنين الموافق 2013/5/13 وهو اجراء سليم يعتد به وبالتوقيت الذي تم فيه، لأن الاستجواب وفقا للدستور واللائحة الداخلية يجوز تقديمه من عضو واحد، ثم



علام الكندري

ردا على ما أثير في بعض وسائل الاعلام من تقديم استجواب علي آخر في جدول أعمال جلسة مجلس الامم المقبلة، صرح الأمين العام لمجلس الامم الكندري بان الاستجواب المقدم من الاعضاء سعدون حماد وناصر المري ويعقوب الصانع الذي سبق لفظ سبق استجواب الذي قدمه العضوان صفاء

الهاشم ود. يوسف الزلزلة إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، مضيفا ان الاول تم تقديمه من قبل العضو سعدون حماد صباح يوم الاثنين الموافق 2013/5/13 وهو اجراء سليم يعتد به وبالتوقيت الذي تم فيه، لأن الاستجواب وفقا للدستور واللائحة الداخلية يجوز تقديمه من عضو واحد، ثم